

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/372104657>

إصلاح صندوق النقد الدولي واثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

Article · January 1999

CITATIONS

0

READS

21

1 author:



Salah Salhi

University Ferhat Abbas of Setif

64 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

دراسات اقتصادية

دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية
تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية - البصرة -
جامعة ابن خلدون العلمية - الجزائر.
العدد الأول، السادس الأول، 1419 / 1999

في هذا العدد

- إصلاح صندوق النقد الدولي وتأمين دوره
- تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج
- لمن القرن الحادي والعشرون؟
- تقييم مسار الإنعاش الاقتصادي في الجزائر
- اقتصاد المشاركة بديل لاقتصاد السوق
- مرتكزات الاقتصاد السياسي للفساد
- الانعكاسات الاقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي
- تحليل اقتصادي لكتاب الكسب
- **ملف العدد: ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي؟**
- الملف الإحصائي: التطورات في السوق البترولية

دار الخلدونية

دراسات اقتصادية

دورية تصدر عن مركز البحوث والدراسات الإنسانية • البصيرة • الجزائر

العدد الأول السداسي الأول 1999/1419

المدير

صالح صالح

أمين التحرير

عبد الرشيد ميره

المراسلات

صالح صالح، حي 150 مسكن العمارة HG رقم 106، بيلار، سطيف 19000 الجزائر

إصلاح صندوق النقد الدولي وتثمين دوره في مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية

صالح صالح

معهد العلوم الاقتصادية جامعة سطيف

مقدمة :

لقد تميز النظام الدولي السابق بالازدواجية الإيديولوجية، وثنائية نمط التنمية، فكان الصراع متناميا من أجل تعميم تلك الأنماط وتصدير خصوصياتها المجتمعية إلى البلدان النامية كمجال حيوي لعمليات الاستقطاب، وقد تم ذلك في إطار التسابق المحموم للهيمنة على المناطق الاستراتيجية التي مكنت القوى الكبرى من التحكم في مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وكان دور صندوق النقد الدولي في هذه المرحلة محدودا في إدارة النظام النقدي الدولي، وضعيفا في مجال توجيه السياسات الاقتصادية القطرية في البلدان النامية.

وبعد تطور أزمة المديونية العالمية وتزايد انعكاساتها السلبية على مسيرة التنمية، وما تلاها من تصدعات في بنية العلاقات الاقتصادية الدولية وتوازاناتها التقليدية بسبب انهيار المعسكر الاشتراكي واندماجه طوعا وكرها في نظام عالمي يتميز بأحادية نمط التنمية. بدأت موجة عولمة تسعى لتجديد آليات تعويم المنهج الرأسمالي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي...، وتدويل أزماته وتحميل تكاليفها للأطراف الضعيفة في العلاقات الاقتصادية الدولية، ولقد أضحت صندوق النقد الدولي طرفا قويا في إدارة التحولات الاقتصادية في البلدان النامية مستغلا أوضاعها المتردية وظروفها الصعبة، وتخلّى عن دوره في إدارة النظام النقدي الدولي الذي يشهد تنامي الاضطرابات النقدية وتطور الأزمات المالية.

أمام هذه المستجدات في مسار العلاقات الاقتصادية والنقدية والمالية الدولية، فقد أن الأوان لتقويم دور صندوق النقد الدولي بعد أكثر من نصف قرن من محاولات إدارة الشؤون النقدية الدولية وما رافقها من إخفاقات وإنجازات وتحديات حالية ومستقبلية، وصولا إلى بلورة معالم الإصلاح وتحديد خطوات التكيف التي تجعل صندوق النقد الدولي في خدمة المجتمع الدولي بأكمله في المجال النقدي والمالي.

وانطلاقاً مما سبق فإننا سوف نبرز أهم التحديات التي واجهته وتعرض لأهم الخطوات الإجرائية للإصلاحات الضرورية المتعلقة بالعضوية والتصويت والحصص، والمهام الجديدة، ودور حقوق السحب الخاصة وطبيعة نظام أسعار الصرف، وتنظيم السيولة الدولية، وآليات الائتمان الدولي التي تساعد على إقامة نظام نقدي عادل ومتوازن تقوده مؤسسة قادرة على معالجة الأزمات الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية وحسبنا أن نسلط بعض الأضواء على هذه المؤسسة النقدية التي أصبحت تلعب دوراً إستراتيجياً أيديولوجياً في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال دراسة المحوريين التاليين :

- صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن، دوره والتحديات التي واجهته.
- الإصلاحات الضرورية لتفعيل دور الصندوق في ظل نظام نقدي عادل ومتوازن.

صندوق النقد الدولي بعد نصف قرن، دوره والتحديات التي واجهته

لقد مر أكثر من نصف قرن على إنشاء صندوق النقد الدولي، قُام خلاله بنشاطات عديدة لتجسيد أهدافه الأساسية، وواجهته منذ البداية تحديات كبيرة تتناسب مع طبيعة مهمته في العلاقات الاقتصادية الدولية في الماضي والحاضر، وأن دوره المستقبلي يتوقف على حجم الجهود اللازمة لتحويله إلى مؤسسة نقدية دولية فعلية بإمكانها مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالسيولة الدولية والتمويل واستقرار العملات والتعاون الدولي وتطوير التجارة الدولية.

لقد ساهم صندوق النقد الدولي بدور هام في العلاقات الاقتصادية الدولية وكان له تأثيره الكبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي على ضوء توجهات ومصالح الدول المتقدمة المهيمنة على حصص الصندوق والفاعلة في الاقتصاد الدولي. واختلف حجم هذا الدور المتنامي من مرحلة إلى أخرى، وقد تجسّد في اتخاذ أكثر من 10 آلاف قرار من قبل الصندوق. أولاً: دور صندوق النقد الدولي والتحديات التي واجهته خلال المرحلة الأولى (1944 - 1970)

خلال هذه المرحلة كان دور الصندوق يركز على المبادئ الأساسية لاتفاقية تأسيسه مع بعض الاختلافات البسيطة وذلك لمنع تكرار الأزمات المدمرة كآزمة الثلاثينيات، فكان التركيز على استقرار أسعار الصرف عن طريق الرقابة على قيم عملات البلدان الأعضاء لتتم في حدود النسب المسموح بها، وكذا الاهتمام بتقديم الدعم المالي للتخفيف من حدة التقلبات في موازين المدفوعات، أما دوره في مجال التقليل من القيود المتعلقة بتسهيل حركة التجارة العالمية وتنشيط انسياب رؤوس الأموال فقد كان محدوداً بالرغم من توافقه مع إبرام الاتفاقية العامة بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) سنة 1947 التي كان تأثيرها في محيط السوق الرأسمالية آنذاك، ويعود ذلك لمجموعة من التحديات التي واجهت الصندوق وأهمها:

1- السياسات الوطنية القطرية المتعلقة بإعادة إعمار ما خربته الحرب العالمية الثانية وما تتطلبه من تدخّل اقتصادي كبير في إدارة الحياة الاقتصادية.

2- انتشار الفكر الاقتصادي الكينزي واتجاه معظم العول الرأسمالية المتقدمة إلى تبنيه عند صياغة أنظمتها الاقتصادية وسياساتها التطبيقية وما ترتب عنه من زيادة الإنفاق العام وتنامي دور القطاع العام واللجوء إلى

أساليب التمويل التضخمي وغيرها من الإجراءات التي قد تتناقض أحياناً مع رفع القيود وتحريك الاقتصاد من أشكال الحماية، فكانت فترة الخمسينات والستينات المرحلة الذهبية لتطبيق النظرية الكينزية.

3- اشتداد الصراع العالمي بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي الأمر الذي قلل من دور صندوق النقد الدولي وحدّ من إمكانيات توسعه وانتشاره، وكان طابع توجيهاته مرثياً بخصوص طبيعة النظام الاقتصادي المتبع وشكل المشروع المجتمعي بالمقارنة مع دوره الحالي. وكان اهتمام الصندوق بالبلدان الصناعية الرأسمالية أكبر من غيرها ولذلك كان الحجم الأكبر من مساعداته المالية يوجّه إليها لتمكينها من المحافظة على أسعار الصرف في حدود المعدلات الرسمية، فخلال الخمسينات كانت 60% من المسحوبات على الصندوق توجّه للبلدان الصناعية الرأسمالية، وارتفعت تلك النسبة إلى 71% خلال عشرية الستينات⁽¹⁾.

وخلال هذه المرحلة قام الصندوق باستحداث الاتفاقية العامة للاقتراض بعد اعتمادها من قبل مجلس المحافظين في 5 جانفي 1962 والتي بموجبها يستطيع الصندوق اللجوء إلى الاقتراض لتوفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الأعضاء في حالة حدوث أزمات في موازين مدفوعات أحد البلدان الصناعية الكبرى، فموجب هذه الاتفاقية يلجأ الصندوق إلى الاقتراض من حكومات أكبر عشرة بلدان صناعية وهي بلجيكا، كندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة والعربية السعودية فيما بعد.

كما أنشأ الصندوق تسهيل التمويل التعويضي في 27 فيفري من سنة 1963، وتسهيل تمويل المخزونات الاحتياطية في سنة 1969 وكلاهما يستهدف مساعدة الدول النامية في مواجهة حالات التدهور المؤقت في حصيلّة صادراتها بسبب التقلبات في أسعار موادها الأولية.

كما أعطى الصندوق صلاحية إنشاء حقوق السحب الخاصة في 29 سبتمبر 1967 والتي أضحت من الأصول الاحتياطية التي يمكن أن تستخدمها البلدان الأعضاء في مدفوعاتها كبديل للنقد الأجنبي.

نخلص إلى القول بأنّ الصندوق خلال هذه المرحلة ظلّ في خدمة البلدان الرأسمالية المتقدمة وتأتي في مقدّمها الولايات المتحدة الأمريكية التي مكّتها من فرض الدولار كعملة احتياطية دولية وحرّم الصندوق من إنشاء

(1) ماري فرائس ليرينو، الصندوق النقدي الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة د. هشام متولي، طلائع للدراسات والترجمة والنشر، ط1، 1993، ص. 71

بدليل لها لأن حقوق السحب الخاصة لم ترق إلى مستوى العملة الدولية، وهذه الظاهرة المسماة الدولار تدر مكاسب كبيرة على الاقتصاد الأمريكي الذي أصبح يستخدم سياساته النقدية الوطنية للتأثير في اتجاهات الاقتصاد العالمي بما يخدم المصلحة الأمريكية بالدرجة الأولى. وهذا كان من الأسباب التي جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تخرج عن القواعد العامة لنظام بريتون وودز في بداية السبعينيات عندما رفضت تحويل الدولار إلى ذهب.. الخ.

ثانياً: دور صندوق النقد الدولي والتحديات التي واجهته خلال المرحلة الثانية 1971-1998

إن سنة 1971 تعتبر بداية المنعرج الحاسم في تطور دور صندوق النقد الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية بعد أن انهارت القواعد الأساسية التي قام عليها نظام بريتون وودز سنة 1944 وهي قاعدة الصرف بالدولار الذهبي، وقاعدة الثبات النسبي في أسعار الصرف.

إن التحولات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من تنافس كبير واشتداد الصراع بين مراكز القوة في العالم الرأسمالي (بين الولايات المتحدة واليابان ودول السوق الأوروبية المشتركة سابقاً)، أدت إلى تغيير أساسي في موازين القوى في غير صالح الاقتصاد الأمريكي الذي تنامي فيه عجز ميزان المدفوعات بسبب تراجع الصادرات الأمريكية في السوق الدولية وتزايد حركة رؤوس الأموال الأمريكية في الخارج وتطور الإنفاق العسكري الخارجي، فازداد الاختلال في التوازن بين كمية الدولارات الموجودة وحجم الرصيد الذهبي الذي تملكه الدولة الأمريكية التي أصبحت غير قادرة على تلبية جميع طلبات التحويل التي ازدادت خلال الستينات بصورة لم يسبق لها مثيل، فازدادت التقلبات في أسعار الصرف واشتدت المضاربات على الذهب وتطورت المنازعات النقدية بين الدول الكبرى وعجز صندوق النقد الدولي عن إلزام أعضائه بتبني توجيهاته وبدأت تخرج الواحدة تلو الأخرى عن قواعد الصندوق فأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق رئيسها نيكسون في أوت 1971 عن عدم التزامها بقاعدة تحويل الدولار إلى الذهب، دون أي تنسيق مسبق مع صندوق النقد الدولي، ولجأت إلى تخفيض متوالي في سعر صرف الدولار الأمر الذي أدى إلى لجوء معظم دول السوق الأوروبية واليابان إلى أسعار الصرف العائمة باتجاه الدولار، وبهذا تنهار قاعدة التحويل الذهبي وقاعدة ثبات أسعار الصرف اللتين شكلتا أساس نظام بريتون وودز، ويفشل صندوق النقد الدولي في أداء مهمته خلال المرحلة الأولى، ويكلف خلال هذه المرحلة الجديدة بوظائف أخرى تتناسب مع حجم

المشكلات التي واجهت الاقتصاديات المتقدمة والتي بينت إفلاس النظرية الكينزية على المستوى التطبيقي وعجز إجراءاتها عن التخفيف من تفاقم أزمات جديدة مثل أزمة التضخم الركودي وتباطئه معدلات النمو وغيرها. فانتشر الفكر الكلاسيكي الجديد بمدارسه المتعددة وأهمها المدرسة النقدية وأصبح هو الفكر الذي يحكم سياسات الصندوق وهو يقوم بمهامه الجديدة. ولقد واجهت صندوق النقد الدولي خلال هذه المرحلة تحديات كثيرة نذكر منها:

1 - انهيار قواعد بريتون وودز وتزايد الاضطرابات النقدية:

منذ أوائل السبعينيات بعد تراجع الأعضاء المؤسسين للصندوق عن قاعدة التحويل الذهبي، وقاعدة ثبات أسعار الصرف فتزايدت الاضطرابات النقدية وبدأ التفكير في إعداد مشاريع تتعلق بالأسس الفعالة المطلوبة لتطوير النظام النقدي الدولي وطبيعة الوظائف التي يتعين على الصندوق القيام بها، فأقر مجلس المحافظين إنشاء لجنة العشرين في سنة 1972 لاستعراض الإصلاحات اللازمة، وقد اتفقت على أن الأوضاع العالمية تتطلب إثبات منهج متطور في إصلاح النظام النقدي، ورغم المقترحات العديدة إلا أن المشكلات الأساسية بقيت دون إصلاح جوهرى وبقيت تساؤلات كثيرة مطروحة منها: لماذا لم تطور حقوق السحب الخاصة وتستخدم كعملية دولية للاحتياط والتقييم؟

ويؤكد أحد موظفي الصندوق على هذه القضية بقوله: " أما السمة المفقودة - وهي تحد مائل - بالنسبة لصندوق النقد الدولي بوصفه سلطة نقدية فوق وطنية فتتعلق بإصداره لصكوك التزاماته الخاصة، وفي مرحلة مبكرة جداً من تطور الصندوق خطأ خطوات في هذا الاتجاه بإنشائه حقوق السحب الخاصة، غير أن هذه الحقوق لم تكتسب حتى الآن الصفات الكاملة للعملة الدولية ومنها أن تصبح المعيار العددي، وأيضاً أن تشكل الدعامة المركزية للنظام النقدي الدولي" (1).

ولماذا لم توسع مهام الصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير فعلاً؟ ولماذا تتزايد هيمنة مجموعة من البلدان على الصندوق ومؤسساته وسياساته؟ رغم أن هذه البلدان الصناعية كما تؤكد إحدى الموظفات بالصندوق: " تتتهج سياسات اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها

(1) مانويل غوتيان، صندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية، تحديات المستقبل، مجلة التمويل والتنمية، الصندوق والبنك الدوليين، سبتمبر 1994 ص. 41

الوطنية، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المجتمع الدولي⁽¹⁾، ولماذا تزداد رقابة الصندوق ومشروطينته التي امتدت لتشمل: "أسس التنظيم الاقتصادي والاجتماعي وتحت على إعادة نظر جذرية في التوجهات في الأمد الطويل وفي اختيار شكل المجتمع"⁽²⁾ في البلدان النامية ولا يستطيع أن يفعل ذلك مع البلدان الصناعية المتقدمة؟ ولماذا لم تلغى الازدواجية في التعامل مع الأعضاء؟.

ولقد تزايدت الاضطرابات في موازين المدفوعات وازدادت الحاجة إلى السيولة في عقد السبعينيات، خاصة بعد الارتفاع المفاجئ لأسعار النفط، فتم استحداث تسهيل النفط وزيادة الحصص بمقدار 50% وبيع ثلث حيازة الصندوق من الذهب، وطوّرت مساعدات أخرى للبلدان المتضررة من ارتفاع الأسعار، إلا أن احتواء الاضطرابات وتأمين السيولة بشكل ملائم بقيت دون مستوى الدور الفعال والسريع الذي يتطلبه حفظ النظام الدولي.

2 - تطوّر أزمة المديونية في بداية الثمانينات:

إن الاضطرابات المالية الكبيرة خلال سنوات السبعينيات وما رافقها من تزايد السلوك التوظيفي السلبي للأسمال المصرفي الدولي، وتطوّر حجم النسياب إلى منافذ الاستثمار القصير المدى في البلدان النامية في ظل آلية نظام الفائدة الربوي، بحيث كان حجم القروض ينمو بمعدل 27% خلال الفترة 1973-1982 التي شهدت تصاعد التدفقات المالية الدولية من المصارف التجارية الكبرى إلى البلدان النامية وكان هذا الوضع المتسارع قد أدى إلى ارتفاع متوالي في أسعار الفوائد التي أصبحت آلية ترهق كاهل الاقتصادات المتخلفة التي تحولت بدورها اعتباراً من سنة 1982 - وهي سنة انفجار أزمة المديونية - إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي إذ أصبحت خدمة الديون السنوية تزيد عن حجم القروض الجديدة، ومعنى هذا أن آلية المديونية الخارجية أضحت تشكل عملية تحويل عكسي للموارد المالية من الاقتصادات النامية المدينة إلى الاقتصادات المتقدمة الدائنة، وقد تظافرت مجموعة من الأسباب التي عمقت هذه الظاهرة ومنها تدهور معدلات التبادل في غير صالح البلدان النامية، وارتفاع الأسعار الحقيقية للفوائد وتدهور معدلات

(1) مارغريت غاريتسن نغرايز، صندوق النقد الدولي بعد مرور 50 عاماً، مجلة التمويل والتنمية، يونيو 1995، ص. 45

(2) ماري فرانس ليريتو، مرجع سابق، ص. 30

النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة، وتطور صور الفساد الاقتصادي الداخلي وتزايد أشكال تهريب الأموال. .. الخ. وأمام هذه الوضعية عجز صندوق النقد الدولي على تأمين السيولة الكافية للبلدان المثديونية بشروط ميسرة تجسد التوازن في تدفق الموارد الذي يحقق معدلات نمو كافية لتحريك الآثار الإيجابية المتبادلة بين مجموعة البلدان النامية المدينة ومجموعة البلدان المتقدمة الدائمة، وتحول من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة لإعادة هيكلة الاقتصادات النامية، ليجعلها أكثر انسجاماً مع مصالح رأس المال الدولي عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي الوقت الذي يساهل فيه صندوق النقد الدولي مع الدول المتقدمة المدينة كالولايات المتحدة الأمريكية بحكم أن طبيعة النظام النقدي الدولي الذي أسسته منذ بريتون وودز يمكنها من تحويل العجز الداخلي والخارجي، ونقل آثاره السلبية إلى بقية دول العالم، فإنه يمارس رقابته التدخلية الصارمة ويفرض ويجسد مشروطيته بقوة في الاقتصاديات النامية. وعجز صندوق النقد الدولي عن مواجهة تحديات أزمة المديونية إلى يومنا هذا واستسهل وظيفة إدارة الأزمة وتسييرها في مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف في النظام النقدي الدولي. وهذه الحقيقة عير عنها السيد تارو بقوله: " لقد عاهد بمعالجة مشاكل ديون العالم الثالث إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولكن ليس بوسع هاتين المؤسستين سوى أن تستمررا في وضع رقع على نظام لديه بالفعل رقع أكثر مما ينبغي. .. ليس بوسعها أن تعيدا الصحة إلى النظام المالي للعالمين الثاني والثالث " (1) والأول كذلك.

3 - انهيار المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات:

لقد ساهم السقوط المفاجئ للمعسكر الاشتراكي، في توسيع مهام الصندوق النقدي الدولي وزيادة دوره، فمن جهة توسعت عضوية الصندوق بأعضاء جدد من البلدان الاشتراكية، ففي سنة 1992 تمت الموافقة على عضوية الاتحاد السوفيتي السابق، فازداد طلبهم على المساعدات المالية التي يقدمها الصندوق لمواجهة الاختلالات المالية لهذه الاقتصادات والتقليل من

(1) لستر تارو، الصراع على القمة، ترجمة أحمد فؤاد بلبيع، سلسلة عالم المعرفة 204، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 1995، ص. 290

التقلبات الحادة في موازين مدفوعاتها في المدى القصير، ومن جهة أخرى تطور دور الصندوق في الإشراف على التحولات الاقتصادية في دول أوروبا الشرقية من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، وأنشأ لهذا الغرض في أبريل 1993، التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية من أجل رفع كفاءته في مساعدة البلدان التي تواجه مشكلات مالية بسبب تحولاتها الليبرالية المتسارعة والتي أصبحت تستقطب حجماً معتبراً من سيولة الصندوق ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى الاتفاق الذي أبرمه مع روسيا في مارس 1996 بموجب التسهيل التمويلي الممدد بمبلغ يفوق 10 مليار دولار وهو أكبر اتفاق في إطار هذا النوع من المساعدات في تاريخ الصندوق.

ورغم مرور أكثر من 7 سنوات على بدء عمليات التحول الاقتصادي في إطار البرنامج الليبرالية التي فرضها الصندوق بقوة على تلك الدول، إلا أن نتائجها إلى حد الآن كانت خالفاً للتوقعات دون مستوى التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات، الأمر الذي يؤكد استمرار مسلسل انتكاسات الصندوق في القيام بالمهام الجديدة التي أسندت إليه والمتعلقة بإدارة عملية التحول نحو اقتصاد السوق.

4 - تزايد وتيرة الانفتاح الليبرالي القسري وتدويل الاقتصاد المحلي وعولمة أسواق رأس المال:

إن التحولات الجديدة في العالم في شماله وجنوبه والتي تهدف إلى عولمة الخصوصية الحضارية الغربية في التطور الاقتصادي قد ساهمت في تدويل الاقتصادات المحلية وعولمة أسواق رأس المال، وأدت إلى تنامي الاقتصاد الرمزي المضاربي على حساب نمو الاقتصاد الحقيقي وتضاءلت كفاءة صندوق النقد الدولي في توجيه أسواق النقد والمال توجيهاً يقلل من اضطرابات ومخاطرها وانعكاساتها السلبية على اتجاهات الأداء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، فعجز الصندوق عن التنبؤ بالأزمة الآسيوية وعجز عن تقدير إمداداتها كما أقر بذلك النائب الأول للقائم بأعمال مدير صندوق النقد الدولي السيد ستانلي فيشر قائلاً: "ولكن الصندوق فشل في التنبؤ بخطر أثار العنوى التي نجمت عن اتساع الأزمة"⁽¹⁾ وإذا كان التحدي السابق للصندوق هو: "تحرير القسوى الاقتصادية الأساسية.. فالتحدي المائل الآن هو توجيه قوى السوق صوب الأداء الاقتصادي العالمي

(1) مانويل غيبان، مرجع سابق، ص. 41

السليم. .. وقد رسخت تماما أهمية الاستقرار النقدي بالنسبة لكفاءة قوى السوق على الصعيد الوطني. وثمة رأي مماثل بانطباق ذلك على الصعيد الدولي⁽¹⁾.

وأمام هذه المستجدات في العلاقات الاقتصادية الدولية بات من الضروري العمل من أجل إقامة نظام نقدي عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولي بأسره.

الإصلاحات الضرورية لتنفيذ دور الصندوق في ظل نظام

نقدي عادل ومتوازن

إن تكريس المسار الحالي لصندوق النقد الدولي يعني استمرار الاضطرابات النقدية وترسيخ حالة عدم الاستقرار في النظام النقدي الدولي، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على أداء الاقتصاد العالمي. ولهذا ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لهذه المؤسسة الهامة لتكون في خدمة المجتمع الدولي بكامله.

ونرى بأن تحقيق هذا الهدف يستدعي إعادة النظر في القضايا الأساسية التالية:

- العضوية والتصويت،
- الحصص والمهام،
- حقوق السحب الخاصة،
- نظام أسعار الصرف،
- السيولة الدولية،
- آليات الائتمان الدولي،

أولاً: العضوية والتصويت

1 - العضوية:

إن النظام الحالي للصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين البلدان الأعضاء وهذا ما لخصه أحد الباحثين بقوله: " إن الغائب الكبير على نظام بريتون وودز هو التناظر أو التعامل على قدم المساواة بين الدول الأعضاء

(1) ستالي فيشر، الأزمات والدور المتغير لصندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد: يونيو 98 ص 4

في الصندوق⁽¹⁾، فإصلاح هذه المؤسسة يستدعي إزالة كافة أشكال الهيمنة من قبل أعضائها عن طريق تجسيد مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء على غرار بعض المنظمات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة. (خلافا لمجلسها الأمني)

والغريب أنّ الدول التي تزعم بأنها حامية للديمقراطية وراعية لحقوق الإنسان هي التي تجسد الديكتاتورية المؤسساتية والاستبداد داخل المنظمات الدولية، فإنّ الأوان للالتزام بالديمقراطية داخل المنظمات العالمية لتكون البديل الأكفأ للوصاية والهيمنة.

ونحن نؤكد على مبدأ المساواة الذي يأخذ بعين الاعتبار العنصر البشري ولا يتجاهل المكانة الاقتصادية للدولة دون أن يتيح المجال للاحتواء والاستحواذ.

2 - التصويت:

لما كان الصندوق يقوم على مبدأ عدم المساواة بين الأعضاء فإنّه مؤسس على عدم المساواة في القوى التصويتية التي على أساسها تتخذ القرارات الهامة التي تحكم العالم بأسره في الميدان النقدي والمالي. ويسري هذا المبدأ في التصويت على باقي المؤسسات الشقيقة للصندوق والمتكاملة معه مثل البنك الدولي والمؤسسة المالية الدولية، ومؤسسة التنمية الدولية، ومصارف التنمية الجهوية. إنّ توزيع القوة التصويتية على أساس قيمة المساهمة المالية للبلد العضو ليس له ما يبرره، فمن جهة نجد بأنّ حجم المساهمة المالية ترتبط بحصة الدولة التي قد لا تعكس وضعها الاقتصادي في الميدان المالي والتجاري بقدر ما تعكس قوة التأثير والهيمنة على الساحة الدولية، فنجد مثلاً: "زيادة حقوق التصويت لليابان لا تستزايد إلا بصورة ضعيفة... رغم تعاظم قدرتها الاقتصادية والأهمية النسبية لتجارته الخارجية"⁽¹⁾.

وذلك لأنّ المؤشرات التي تحدد على أساسها الحصة عادة لا تكون مرتبطة بمستجدات العلاقات الدولية في الميدان المالي والتجاري، ولا غرابة إذا وجدنا بأنّ تحديد الحصة في بداية التسعينيات كان خاضعاً للتغيرات في المؤشرات الاقتصادية والمالية والتجارية المختارة في بداية الثمانينات.

(1) ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة د. هشام متولسي، دار طلاس، ط 1، 1995، ص. 126

(1) ماري فرانس ليريتو، مرجع سابق، ص. 37

كما أن توزيع القوة التصويتية كان دائماً لصالح مجموعة الدولة الرأسمالية المتقدمة، فبعد أن كانت نسبة 28 % من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية في سنة 1953، نجد اليوم بأن 39 % من الأصوات تنقسمها 132 دولة نامية.

فالأمر يستدعي تصحيح الاختلالات في توزيع القوة التصويتية بين مجموعة البلدان النامية والبلدان الرأسمالية المتقدمة لكسر هيمنة هذه الأخيرة في مجال اتخاذ القرارات الحاسمة في المجال المالي والنقدي الدولي، وكذا إعادة التوازن في توزيع الأصوات داخل مجموعة الدول المتقدمة للقضاء على تفرد وهيمنة الولايات المتحدة، فالنظام الحالي لاتخاذ القرارات داخل صندوق النقد الدولي يتطلب ضرورة الحصول على أغلبية تتراوح بين 70% إلى 80 % حسباً لأهمية القرارات، مما يعني أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية التي تزيد حصتها التصويتية عن 17% تشكل عائقاً كبيراً في أي مشروع قرار حاسم لا توافق عليه.

فصندوق النقد الدولي ليس شركة مساهمة ترتبط فيها مكانة الشريك بمقدار حصته، والعلاقة فيها هي علاقة بين شركاء غير متساوين في كثير من الأحيان. فالأمر هنا يختلف عندما يتعلق الأمر بمؤسسة دولية تساهم قراراتها وبرامجها في التأثير على التطور الاقتصادي في جميع البلدان التي لا بد أن تعكس العلاقات بينها عنصر السيادة والمساواة.

وانطلاقاً مما سبق فنحن نقترح ضمن المرحلة القادمة الانتقال من مبدأ عدم المساواة في العضوية والتصويت والحصص إلى مبدأ المساواة النسبية التي تعكس عنصر السيادة وفي نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار الوزن الاقتصادي والحضاري للدولة العضو. فتكون القوة التصويتية للدولة مكونة من ثلاثة أجزاء، فالأول يشكل 30% ويبرز التمثال في عنصر السيادة بالنسبة لجميع البلدان. والثاني يساوي 20% ويرتبط بحجم الدولة السكاني الذي لا بد من مراعاته طالما أن المؤسسات الدولية تهدف إلى خدمة البشرية وتؤكد على أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. والجزء الثالث وشمل 50% المتبقية ويرتبط بحصة الدولة ووزنها الاقتصادي والمالي والتجاري.

ثانياً: الحصص والمهام

1 - الحصص:

ما زالت حصص البلدان الأعضاء لا تعكس قوتهم الاقتصادية والأصل أن كل بلد عضو يرتبط حصته بمكانته الاقتصادية التي نستطيع

تقديرها بمجموعة من المؤشرات كالناتج القومي، وحجم التجارة الدولية... الخ. ويفترض أن حصة البلد ترتبط في تطورها بمقدار المنافع الناتجة عن تطوره الداخلي، وبقدر المكاسب التي حققها عن طريق تنامي علاقته الاقتصادية الدولية وما تعكسه من حركة سلع وخدمات ورؤوس أموال وأيدي عاملة.

ورغم أن الحصص الحالية للأعضاء قد حددت على أساس من المؤشرات الهامة إلا أنها تبقى غير كافية، وذلك لاعتماد المؤشرات القديمة وليس الجديدة التي تعكس المستوى الحالي لتطور البلد العضو. كما أن بعض هذه المؤشرات قد تخفي مكانة البلد، فهناك فرق بين مؤشر الناتج المحلي والناتج القومي.

ولا بد من الانتقال من المراجعة الدورية للحصص التي تزيد مدتها عن أربع سنوات إلى مراجعة بواقع كل سنتين وذلك لمواكبة التحولات الاقتصادية الجارية ومتابعة انعكاساتها على الناتج القومي، وعلى حركة السلع والخدمات، وعلى حركة رؤوس الأموال بالنسبة لكل دولة وأخذها بعين الاعتبار في زيادة حصتها.

2 - المهام:

يلاحظ خلال العشريتين الأخيرتين تحول كبير في مهام صندوق النقد الدولي، فقد طغت وظائفه الإيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأضحى متخصصا في وضع البرنامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية وذلك عن طريق استعادة بعض التوازنات النقدية والمالية التي تضمن القدرة على استمرار دفع الالتزامات على حساب التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، والصندوق في هذا الميدان أضحى مكلفا بوظيفة إيديولوجية تتمثل في عولمة المنهج الرأسمالي بموجته الليبرالية المتطرفة الحالية. فقد تزايد تدخله وتطورت مشروطينه وتنامي دوره كوسيط محفز للمصارف لتوجيه القروض للبلدان النامية بصورة انتقائية تتسجم مع المهمة المذهبية.

وانطلاقا مما سبق لا بد من إعادة النظر في مهام الصندوق لتتقياها من مظاهر التحيز الإيديولوجي وأشكال التدخل المخلة بسيادة الدول، لينحصر دوره في تأدية الوظائف التي تساهم في تحقيق الاستقرار في النظام النقدي الدولي من خلال إعادة النظر في دور حقوق السحب الخاصة، ونظام

أسعار الصرف، وتنظيم السيولة، وتخليص حركية الائتمان من المشروعية الأيديولوجية والانتقائية.

ثالثاً: حقوق السحب الخاصة

أنشأ صندوق النقد الدولي وحدة حقوق السحب الخاصة في سنة 1969 لتكون أصلاً احتياطياً دولياً، وتستخدم كوحدة حسابية في الصندوق وفي مؤسسات أخرى دولية وإقليمية.

وخلال عشرينات السبعينيات كانت قيمتها مرتبطة بسلة من العملات تتكوّن من 16 عملة رئيسية لمجموعة الدول التي تساهم بشكل معتبر في التجارة الدولية، وترتبط منذ 1982 بخمس عملات هي الدولار الأمريكي، والين الياباني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني، والجنيه الإسترليني. وبقيت حقوق السحب الخاصة كما أريد لها حيث أنها مازالت ليست الأداة الرئيسية للاحتياطيات الدولية في النظام النقدي الدولي، كما أنها لم تتحوّل إلى عملة دولية، وذلك بسبب تنامي ظاهرة الدولار باعتبارها الثمرة الأساسية لنظام بريتون وودز الذي هيمنت عليه الولايات المتحدة طيلة نصف قرن، الأمر الذي كان وما زال يشكل عائقاً أمام تطوير أدوات مالية بديلة تحدّ من هيمنة الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي. ولا غرابة إذا وجدنا أنّ نتائج الحلقة الدراسية التي نظمها الصندوق حول دور وحدة حقوق السحب الخاصة في المستقبل، تؤكد على بقاء الأوضاع الحالية " لا يبدو من المحتمل أن تصبح وحدة حقوق السحب الخاصة أداة الاحتياطي الرئيسية في النظام النقدي الدولي. ولا يبدو أنّ مصيرها هو التطوّر من اعتماد غير مشروط لتصبح عملة عالمية بالمعنى الكامل"⁽¹⁾.

ولهذا تستمر الولايات المتحدة ومجرتها في جعل " صحة الاقتصاد العالمي حبيسة ادعاءاتها الخاصة بها، بينما كان إصدار وسائل الدفع الدولية قد صار تابعاً كلياً للعجز التجاري الأمريكي "⁽²⁾.

وبناءً على ما سبق فإنّ الضرورة ملحة في ظلّ التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نظام النقد الدولي، للإصلاح الجدي الذي يتم في إطاره تطوير وحدة السحب الخاصة على مستوى النواحي التالية:

(1) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص. 21

(2) د. جورج فرم، التوضى الاقتصادية العالمية الجديدة، جذور إخفاق التنمية، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1994، ص. 153

1 - تحويل حقوق السحب الخاصة إلى أداة رئيسية للاحتياطي في النظام النقدي الدولي:

فالتعديلات الخاصة بالعضوية والتصويت والحصص مستوذي إلى مزيد من الديمقراطية المؤسسية التي تمكن من تقليص الهيمنة والاحتكار وتساعد على إجراء التغييرات الإصلاحية التي تخدم المجتمع الدولي بأسرة على مستوى النظام النقدي الدولي. ولعل نقطة الانطلاق هو الارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة إلى مستوى الأداة الرئيسية للاحتياطي الدولي، باتخاذ الإجراءات التي تجسد ذلك، وتؤدي إلى التخفيف التدريجي لظاهرة الدولار وانعكاساتها السلبية، ونقل بصورة فعالة من الاعتماد على الدولار والسلة المرتبطة به في ميدان الاحتياطات الدولية. ولا شك في أن هذا الوضع الجديد سيقص من حدة الآثار السلبية للسياسات النقدية الوطنية في الدول الكبرى على النظام النقدي الدولي، فالدول الصناعية: "تنتهج سياسة اقتصادية هيكلية ونقدية ومالية تتجه صوب خدمة مصالحها الوطنية، وكثيراً ما يكون ذلك حساب المجتمع الدولي، ويؤدي تقلب أسعار صرف العملات الرئيسية إلى نشوء حالة عدم يقين تلحق الضرر بالتجارة والاستثمار" (3).

فإعادة الاعتبار لوحده حقوق السحب الخاصة في مجال الاحتياطات الدولية يقلل من الطلب على العملات الرئيسية على المستوى الدولي لغرض الاحتياطي ضمن النظام النقدي الدولي، فتقل تبعاً لذلك المخاطر المرتبطة بالتقلبات في أسعار صرفها والتي تتعرض لها معظم الدول التي تستخدمها كاحتياطي فتتخفف حدة التبعية النقدية.

2 - تطوير وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة دولية:

لعب الدولار الأمريكي دوراً هاماً في النظام النقدي الدولي حيث كان قابلاً للتحويل إلى ذهب بالسعر المحدد، وكان يقوم بدور الوسيط بين الذهب وباقي العملات، وبعد تزايد العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي وتنامي الاحتياطات الدولارية في المصارف المركزية بمعظم الدول الصناعية، وتطور أشكال المضاربات، عجزت الولايات المتحدة عن الوفاء بالالتزام المتعلق بتحويل الدولار إلى ذهب وقررت إيقاف صرف الدولار بالذهب في سنة 1971، فتحول النظام الدولي من الشكل الأزواجي في التقييم واستعمال الاحتياطات والذي كان يتقاسمه الدولار والذهب إلى الشكل الأحادي الذي توسعت فيه الدولار في العلاقات النقدية والمالية الدولية

(3) مارغريت هاريس، مرجع سابق، ص. 45

فأضحى الدولار يشكل 60% من احتياطات المصارف المركزية، ويشترك بنسبة 80% في الصفقات والاتفاقات المتعلقة بسوق العملات، و 50% من الصادرات العالمية، رغم أن حصة الولايات المتحدة في التجارة الدولية لا تزيد عن 16%⁽¹⁾.

هذه الوضعية أدت إلى اشتداد المنافسة بين العملات الرئيسية في العالم من أجل توسيع مجالها الحيوي في النظام النقدي الدولي لمواجهة السيطرة المتواصلة للدولار الأمريكي وانتقل الاهتمام من مستواه القطري إلى مستوى التكتلات لتحمي نفسها من آثار الاضطرابات النقدية وتُعظم مصالح اقتصاداتها ضمن أسواق الصرف التي تتجاوز قيمة مبادلاتها يومياً أكثر من 1300 مليار دولار، فتكثرت الاتحاد الأوروبي يقوم بجهود قوية لفرض عملة "الأورو" " EURO " التي ستحتل مكاناً هاماً بين العملات القوية في العالم لتستخدم كسياج وقائي للحفاظ على مكانة العملات الأوروبية، ولحماية الاتحاد الأوروبي من الآثار السلبية للنظام النقدي الدولي.

وتسعى دول شرق آسيا بعد الاضطرابات النقدية التي تعرضت لها هذه البلدان وخاصة تايلندا خلال السداسي الثاني من سنة 1997، إلى إنشاء صندوق يتكفل بدور حيوي في هذا المجال، رغم بوادر المعارضة من قبل الأطراف القوية في المؤسسات النقدية الدولية والمؤامرات المضاربية التي أوقعت هذه البلدان في أزمات مالية لو تشهدها من قبل مما اضطرها إلى الخضوع طوعاً أو كرهاً إلى وتوجيهات وبرنامج الصندوق.

وأمام هذه الوضعية النقدية المتردية باتت الضرورة ملحة للارتقاء بوحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح عملة عالمية ليست مرتبطة بالعملات الرئيسية في السوق النقدية الدولية، بل أن عملات البلدان الأعضاء تكون مرتبطة بهذه العملية الدولية التي تغدو عندئذ الأداة الأساسية في التقييم والمبادلة والاحتياطي على المستوى الدولي. وإذا كان صندوق النقد الدولي: " لم يمنح أكثر من سلطة شرطي، فيما يتعلق بقواعد استقرار العملات وقابليتها للتحويل. .. ولم يؤسس دفعة واحدة كمصرف دولي يتمتع بسلطة الإصدار. .. لقد تم إعداده كأداة لنظام نقدي لم تحدد في صلبه شروط إصدار النقد. ولذا لم يكن قادراً على منع النظام النقدي الدولي من الانزلاق بالشكل الذي حدث له " (2).

(1) Yves-Thibault de silguy, En Finir avec les séismes monétaires, le

monde: Dossiers- documents, n°: 252, mars 1997, p: 2.

(2) ميشيل لولار، مرجع سابق، ص. 128.

فإن تجسيد المقترح المتعلق بإنشاء عملة دولية يتطلب إجراء الإصلاحات الضرورية في البنية المؤسسية والتنظيمية لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المتكاملة معه في النظام النقدي الحالي.

رابعاً: نظام أسعار الصرف

بعد أن أوقفت الولايات المتحدة في سنة 1971 قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فقد أعلنت بذلك على انهييار إحدى أهم أسس اتفاقية بريتون وودز والتي تقوم على نظام أسعار الصرف الثابتة، والانتقال إلى نظام أسعار الصرف المرنة، ففي ظلّ النظام الأول كان دور الصندوق هو التأكيد من احترام البلدان الأعضاء للالتزامات الواردة في المادة الرابعة ومنها التزام الدولة بتحديد سعر الصرف عملتها بالذهب أو الدولار والامتناع عن إجراء تغيير كبير في أسعار صرفها إلا بعد موافقة الصندوق، أما في ظلّ نظام أسعار الصرف المرنة الذي بدأ تطبيقه اعتباراً من سنة 1973 فإن دور الصندوق انحصر في الرقابة على اقتصاديات البلدان الأعضاء باستعمال مجموعة من المؤشرات القياسية للكفاءة الاقتصادية، وكان تعامله تمييزياً خاصة بعد تطور أزمة المديونية وإخفاق مسيرة التنمية في البلدان النامية حيث ازدادت رقابته عليها وبالمقابل ضعف دوره الرقابي والتوجيهي للدول الصناعية الكبرى واتحصر في التوصيات والتلميحات... الخ.

ولم يؤد نظام أسعار الصرف المرنة إلى تحقيق الاستقرار النقدي الذي طالما حلم به منظرو الصندوق وتوقعه بعض الخبراء في البلدان المتقدمة. وفي هذا قال أحد الباحثين: " لقد كانت أسعار الصرف المرنة مجالاً أخطأ فيه المشتغلون بمهنة الاقتصاد وأنا منهم " (1)، فقد ازدادت التقلبات في قيمة العملات ومازالت إلى يومنا هذا، ولا شك بأنه في ظلّ تقلبات، " يمثل هذا العنف في أسعار الصرف لا يكون مكملاً لإدارة الاقتصادات بكفاءة " (2).

فخلق هذا الوضع اتجاهاً لتنامي آليات الاقتصاد الرمزي فازدادت التوظيفات المضاربية القائمة على استغلال الاضطرابات الكبيرة في أسعار صرف العملات وأضحى أسواق الصرف تستقطب موارد مالية كبيرة على حساب الاستثمارات الفعلية في الاقتصادات العالمية، وأصبحت التدفقات النقدية بين البلدان أكبر بـ: 34 مرة من التدفقات الملائمة للصناعات المتعلقة

(1) ليستر تارو، مرجع سابق، ص. 290

(2) نفس المصدر، ص. 291

بالسلع والخدمات... وسواء تعلق الأمر بالمضاربة على النقود، أو بالمضاربة على الأسهم، صار العالم ملهى واسعاً، حيث وزعت موائد اللعب طولا وعرضا، والألعاب والمزايدات التي يشترك فيها ملايين اللاعبين لا تتوقف أبداً، فلوحات الأسعار الأمريكية تبعثها لوحات أسعار طوكيو وهونغ كونغ، ثم لندن وفرانكفورت وباريس، وفي كل مكان الائتمان يدعم المضاربة، إذ كل واحد يمكنه أن يشتري بدون أن يدفع ويمكنه أن يبيع بدون أن يجوز⁽¹⁾.

ففي ظلّ ميكانيزم نظام أسعار الصرف المرنة تطوّرت التدفّقات النقدية والمالية المضاربية اليومية بصورة مذهلة، فقد انتقل حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف من 94 مليار دولار سنة 1980 إلى 429 مليار دولار سنة 1989 إلى أكثر من 1300 مليار دولار سنة 1996⁽²⁾.

إنّ هذه التحولات تستدعي مجموعة من التعديلات تنطلق من إعادة النظر في نظام أسعار الصرف المرنة بالانتقال إلى نظام أسعار الصرف المستقرة نسبياً عن طريق ربط عملات البلدان الأعضاء بسعر صرف شبه مستقر بوحدة حقوق السحب الخاصة التي تتحول إلى عملة دولية بديلة للدولار والعملات المنافسة له. وإذا كان الأوروبيون يسعون حالياً للحد من تقلبات قيمة عملاتهم بالعودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة فإنّ الاستقرار في قيمة العملات: " يكون ضرورياً أيضاً لنجاح بقية العالم الصناعي"⁽³⁾ والناسي.

وتحدد أسعار الصرف بين العملات ليس على أساس قوتها الشرائية الخاصة بالسلع والخدمات التصديرية أو القابلة للمبادلة الخارجية المحققة للميزة النسبية كما يؤكد على ذلك الصندوق النقدي الدولي الذي يعتمد ذلك على المؤشر في تحديد قيمة عملات البلدان النامية وعادة ما تكون توصيته المتعلقة بتخفيض العملة شرطاً إجبارياً للحصول على المساعدات التي يقدمها الصندوق، وفي هذا إجحاف كبير، فيقتضي الأمر أن يتم الوصول إلى معدل الصرف الفعلي الذي يجسد العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، عن طريق الاستئناس بمؤشرين أساسيين على الأقل هما: مؤشر القوة الشرائية للعملة فيما يتعلق بالسلع والخدمات التصديرية والقابلة للمبادلة

(1) موريس أليّة، من الانهيار إلى الازدهار، ترجمة رفيق المصري، مجلة بحوث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، 1991، ص 65 وما بعدها.

(2) Pierre Antom D., La force des marchés, Dossiers-documents, Le monde n°: 252, 1997, p: 2.

(3) ليستر تارو، مرجع سابق ص. 292.

وهو الذي يركز عليه الصندوق في إطار دعمه لاقتصاديات الانفتاح، ومؤشر القوة الشرائية الداخلية للعملة⁽¹⁾ عند المقارنة بين الأسعار المحلية والأسعار السائدة في البلدان الأخرى لنفس السلعة من السلع والخدمات مقيّمة بالعملة الوطنية. فمراعاة معدلات الصرف لهذين المؤشرين في إطار نظام أسعار الصرف شبه الثابتة سيقفل من التكاليف والاضطرابات النقدية التي تحملتها البلدان التي تقوم بإجراء التحويلات الاقتصادية تحت إشراف الصندوق.

ونحن نؤكد على ضرورة العودة إلى نظام أسعار الصرف الثابتة نسبياً وذلك لأنه لا يوجد ما يدلّ على كفاءة أسعار الصرف العائمة الحالية في جميع الأوضاع والحالات، ولعلّ مسألة اختيار أسعار الصرف هي من: "الموضوعات التي دار حولها حوار طويل الأمد في الدراسات الاقتصادية، وإذا كان لم يتم التوصل إلى حلّ لهذه المشكلة فذلك يعني أنه لا يوجد نظام لسعر الصرف هو الأفضل لجميع الظروف."⁽²⁾

والحقيقة أنّ تزايد حدة المضاربات في ظلّ عدم استقرار أسعار صرف العملات وما نتج عنها من أزمات وتغيرات في بنية وتركيب أسواق النقد والمال الدولية ترجح عدم كفاءة أسعار الصرف الحالية. وإنّ الاستقرار في أسعار العملات سيقفل من حجم المضاربات المالية والنقدية والذي يؤدي إلى زيادة حجم الائتمان المخصص للاستثمارات الفعلية.

١٥) خامساً: تنظيم السيولة الدولية

إنّ تنظيم السيولة الدولية بشكل يجعلها تتجاوب مع احتياجات البلدان الأعضاء يتطلب ابتداء رفع كفاءة الصندوق النقدي الدولي في إدارة السيولة النقدية الدولية عن طريق تمكينه من زيادة موارده بشكل يتناسب مع نموّ التجارة الدولية، ويتمثلي مع تطوّر حجم الأسواق المالية والنقدية الدولية وذلك عن طريق ربط الزيادة في حصة الدولة لدى الصندوق بتطوّرها الاقتصادي وتزايد مكاسبها المحققة في السوق الدولية، إضافة إلى الدور الذي يترتب على تحويل حقوق السحب الخاصة إلى الأداة الرئيسية للاحتياطات الدولية التي لا تزيد حالياً عن 21% من مجموع الاحتياطات غير الذهبية⁽¹⁾ في حين يشكل الدولار 60% من احتياطات البنوك المركزية من

(1) القدرة الشرائية الداخلية للعملة تستند إلى نظرية تعادل القوة الشرائية التي تؤكد بأن تحديد سعر الصرف بين العملات يجب أن يستند إلى قوتها الشرائية الداخلية، بمعنى أنّ سعر الصرف لابد أن يتطابق مع سعر تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملات المختارة.

(2) نشرة صندوق النقد الدولي، سبتمبر 1996، ص. 20.

العملات الرئيسية، و 50% من المدخرات الخاصة، رغم أن مساهمة الولايات المتحدة في الإنتاج الاقتصادي العالمي لا تزيد عن الخمس⁽¹⁾، فتتيح للصندوق سيولة متجددة يمكن تدعيمها بموارد جديد عند تكاليف الصندوق بالزام الأعضاء بحدود معينة من الاحتياطات تتناسب مع نمو عوائد توظيفاتهم واستثماراتهم الدولية.

كما أن من مقتضيات السيولة الدولية إتاحة الفرصة للصندوق ليقوم بدور المقرض الأخير للبلدان الأعضاء في الأحوال التي تستدعي ذلك بدون مشروطية أيديولوجية وسياسية تؤثر على سيادة الدول وحرية اختياراتها لمشاريعها المجتمعية. ولا يمكن لأي إصلاح للنظام النقدي الدولي أن يتجاهل هذه الوظيفة الأساسية التي تؤمن السيولة الدائمة² وبالنظر إلى النطاق العالمي للصندوق لا بد من أن يكون قادرا على مساعدة أي من البلدان فيه في ظروف وأحوال معينة تماما مثل البنك المركزي الوطني الذي يكون مهيا لمساعدة نظامه المصرفي، وهذا الدور يتطلب من الحكومات الأعضاء أن تضع جزءا كبيرا من احتياطاتها الدولية في صندوق النقد الدولي⁽²⁾.

سادسا: تطوير آليات الائتمان الدولي

إن الخصائص الحالية لآليات الائتمان الدولي تعمل بشكل مضطرب على تنمية الأزمات المالية والنقدية على المستويين: القطري، والدولي، ومن بين تلك الخصائص التي تستدعي تطويرا نذكر:

- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية،
- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان،
- الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان،

1- الخصائص المتعلقة بخلق النقود الائتمانية

تقوم المصارف بوظيفتين أساسيتين إحداهما موضوعية وهي تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستخدامات المثلى، وثانيهما، مذهبية وتمثل في طرق تعبئة الموارد وصيغ استخداماتها، وكان ولا يزال الخلاف مستمرا حول طبيعة الوظيفة المذهبية وانعكاسات إعمالها في الواقع النقدي القطري والدولي على الوظيفة الموضوعية، وبدأت ردود الأفعال تتوالى بعد الانحرافات الكبيرة في مسار المنظومة المصرفية إذا تحولت إلى مؤسسات لصناعة الائتمان وبيعه والاتجار في النقود، فازدادت الفوارق بين حجم الموارد التي تعبئها وحجم الائتمان الذي تصنعه وهذا ما أكدته الاقتصادي

traduit de l'allemand, solin, 1997,

(1) Hens-peter Martin et harald schumann, Le piège de la mondialisation,

(2) ساتويل غيبان، مرجع سابق، ص. 41

موريس آلية بقوله: " إن آلية الائتمان، كما تعمل اليوم، تعتمد على الغطاء الجزئي للودائع، وعلى خلق النقود من لا شيء، وعلى الأقران لأجل طويل أموال مقترضة لأجل قصير، كل هذا من شأنه إحداث زيادة جسيمة في أوجه الخلل الملاحظة. فالواقع أن جميع الأزمات الكبرى في القرنين التاسع عشر والعشرين قد نشأت من فرط تزايد الائتمان وعود الدفع وتحويلها إلى نقود" (1).

فبعد انهيار نظام بريتون وودز في بداية السبعينيات ازداد ضعف الصندوق الدولي في ضبط حركية الائتمان على المستوى الدولي، حيث نشأت سواق نقدية (مثل سوق الدولارات الأوروبية) غير خاضعة للسياسات النقدية الوطنية، ولا توجد في النظام النقدي الدولي القائم آليات تحكم حركيتها الائتمانية.

الأمر الذي شجّع المصارف الدولية النشاط على التفلت من القواعد المصرفية، والخروج على المبادئ الاحتراسية والضمانات الائتمانية المعمول بها على المستوى القطري والمتعارف عليها في الميدان المصرفي على السويين الفكري والنظري مثل نسبة القروض إلى إجمالي رأس مال المصرف، ونسبة القروض إلى الودائع، ونسبة السيولة، الاحتياطات، ومدى التنوع في سلة التوظيف ومحفظه الاستثمار وغيرها.

فتسابقت المصارف إلى خلق الائتمان بدون ضوابط ففقدت في بداية الثمانينات نسبة القروض التي منحها 24 بنكا أمريكيا إلى إجمالي رأسمالها حوالي 188% وازدادت القروض المكشوفة بصورة غير مسبقة (2).

ولتلافي هذه الوضعية التي أدت إلى اضطراب كبير في حركة الائتمان على المستوى الدولي يستدعي الأمر توسيع دور الصندوق ليس لمراقبة البنوك المركزية في البلدان المتخلفة الضعيفة، ولكن في ميدان مراقبة شبكة البنوك الدولية النشاط والمصارف الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي، التي تخلصت من ضوابط السياسات النقدية القطرية وتتغافل عنها الدول المتقدمة التي تحقق لها مكاسب خيالية، من أجل إلزامها بالقواعد المصرفية التي تعظم مصلحة المجتمع الدولي، ونعتقد بأن المكاسب المتوقعة من انتقال الصندوق من مراقبة المصارف المركزية للاقتصاديات النامية إلى مراقبة الاحتكارات المصرفية والتكتلات المالية الدولية ستكون أكبر وأعظم. وصولاً إلى منع خلق النقود الائتمانية بدون تغطية مناسبة: " إصلاح آلية

(1) موريس ليه، مرجع سابق، ص. 66

(2) World bank, World debt table, external debt of developing countries, 1985/1986.

الائتمان يجب أن يؤدي إلى منع خلق النقود من لا شيء وإلى منع تمويل القروض الطويلة الأجل باقتراضات قصيرة الأجل⁽¹⁾ بغية الوصول إلى تامين الوظيفة الموضوعية للنظام المصرفي الدولي.

2- الخصائص المتعلقة باستخدامات الائتمان:

إن نظام بريتون وودز، الأصلي والمعدل ساهم في زيادة الانحرافات المجالية والزمانية والمكانية في استخدام الائتمان. فقد تطورت التوظيفات المضاربية القصيرة المدى بشكل مضطرب على حساب الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة والطويلة المدى، وازدادت أهمية المجالات الترفية والكمالية والثانوية على حساب الميادين الأساسية والأنشطة الضرورية، واستقطبت البلدان المتطورة معظم الاستثمارات والتوظيفات في حين كان تصيب البلدان النامية ضعيفا بالمقارنة مع عدد سكانها وحجم تحدياتها، وتقل المسؤولية التاريخية لمستعمرها.

وانطلاقا مما سبق يستدعي الأمر إعطاء دور جديد للصندوق ليقوم بإحداث التوازن الذي يحقق كفاءة تخصيص الائتمان الممنوح على المستوى الدولي باستخدام جملة من الكوابح والمحفزات، التي تقلل من هيمنة رأس المال المالي الدولي، وتحد من الآثار الخطيرة لتطور التكتلات الاحتكارية وانعكاساتها السلبية على أداء السوق النقدية الدولية في ميدان استخدام الائتمان وتخصيصه المجالي والزمني والجغرافي، وينتقل دور الصندوق من التأكيد على التوازنات النقدية والمالية في البلدان النامية ومراقبة انتهاك سيادتها، إلى تحقيق التوازنات النقدية والمالية في السوق الدولية، وتطهيرها من السلوكات التوظيفية المضاربية التذبذبية وخاصة في سوق العملات، وإن الاقتراح الذي تقدم به السيد جيمس توبين JAMES TOBIN منذ مدة طويلة والمتعلقة بفرض ضريبة يسيرة على العمليات الخاصة بسوق العملات وقد تجدد هذا الاقتراح من قبل دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لهيئة الأمم المتحدة في الورقة التي قدمت إلى ملتقى التشغيل والعولمة⁽²⁾. حيث بينت إمكانية تطبيقها للتقليص من المخالفات والتقليل من تطور سوق العملات التي بلغت قيمة عملياتها اليومية أكثر من 1300 مليار دولار وأصبحت تستقطب حجما معتبرا من الائتمان الدولي. فتطبيق ضريبة بـ: 0.1% يؤدي إلى تخفيض بـ: 20% في حجم هذا السوق.

(1) موريس أليه، مرجع سابق، ص. 69

(2) Document d'information présenté par le département des affaires économiques et sociales, Organisation des Nations Unies, 98 - conférence interparlementaire sur l'emploi et la mondialisation, CAIRO 1997, p: 7

وقدر الاقتراح الأممي عوائد هذه الضريبة بأكثر من 150 مليار دولار يمكن استخدام جزء منها لتمويل جميع المؤسسات الدولية والمنظمات الأممية والتخلص من الضغوط السياسة للدول الممولة.

ويمكن تطوير هذه الضريبة الخفيفة لاستعمالها كأداة في تحقيق التوازن في استخدامات الائتمان على المستوى الدولي، وستكون نتائجها ايجابية وعوائدها كبيرة لا تقل عن 300 مليار دولار، يمكن استخدام جزء منها في زيادة موارد الصندوق ليقفل من الاعتماد الكبير على الحصص ويستطيع أن يوفر السيولة الدائمة الميسرة لتمويل عمليات التنمية الحقيقية، في البلدان النامية بما يساعد على توليد سلسلة من الآثار الإيجابية في حركة النشاط الاقتصادي تعظم مصلحة الاقتصاديات المتقدمة والنامية.

ولا شك في أهمية هذه الاقتراح الذي أضحى مقبولا وقابلا للتطبيق من الناحية التقنية « Cette idée est attentivement étudiée aujourd'hui; les chercheurs et les experts des marchés financiers concernés la considèrent comme techniquement applicable - Cette taxe aurait pour effet de réduire l'influence des marchés financiers internationales sur les politiques macro-économique nationales, et peut être aussi de favoriser une légère réduction des taux d'intérêt à l'échelle mondiale »⁽¹⁾

3 - الخصائص المتعلقة بنظام الائتمان:

إن النظام الائتماني المصرفي الدولي يقوم على نظام الفائدة الربوي الذي ساهم في تطور الاقتصاد الرمزي على حساب الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي والخدمي، وأضحى عاملا مساعدا على تحويل تيار معتبر من رؤوس أموال وأرباح المؤسسات الإنتاجية نحو التوظيف في السوق النقدية والمضاربة في السوق المالية، على حساب التوسيع والتجديد والتطوير في كثير من الأحيان، ومن جهة أخرى أدى إلى تطور المديونية بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء وتراكمت أهرامات الديون وأصبحت أخطر مشكلة تهدد تطور الأغلبية الساحقة من سكان العالم.

فقد أن الأوان لتتكفل مؤسسات النظام النقدي الدولي بصيغ ووسائل تحدث تعديلات في جوهر نظام الائتمان والاستثمار، ويزداد فيه ارتباط الجهاز المصرفي بالمؤسسات الإنتاجية وليس العكس، بالبحث عن صيغ جديدة للمشاركة الإيجابية التي تعظم مصلحة جميع الأطراف، والتي

(1) O. N. U. , Idem, Ibid, p: 7-8

بضعف خلالها دور المؤسسات التي تبيع دائما عن طريق آلية الفوائد الربوية بغض النظر عن طبيعة العمليات الاستثمارية.

الخاتمة

لقد اتضح لنا كيف كانت بصمات الهيمنة الأيديولوجية واضحة منذ بداية تأسس صندوق النقد الدولي وتحديد أهداف وهيكله التنظيمي وطبيعة المؤسسات المكملة لدوره، الأمر الذي يؤكد منذ البداية صعوبة قيام هذه المؤسسة بإدارة النظام النقدي الدولي إدارة مستقلة تحقق مصلحة المجتمع الدولي بكامله.

ولا غرابة بعد ذلك إذ لاحظنا بأن الدول الكبرى التي أسست الصندوق كانت أول من تخلى عن الالتزام بالضوابط النقدية والمالية التي وضعتها عن طريقه فانهارت بذلك الأسس الجوهرية التي قامت عليها اتفاقية التأسيس "بريتون وودز" وتوالت الأزمات النقدية والمالية وكان الصندوق منفعلا بها وعاجزا عن احتوائها والتحكم فيها.

وإن التراجعات عن المبادئ والأسس التي قام عليها الصندوق جعلت السيد ميشال لولار يخلص إلى القول بأنه: "لم يعد صندوق النقد الدولي كثير الشبه بالمؤسسة التي أحدثت في "بريتون وودز" وبدأ دوره يقل في البلدان المتقدمة التي تهيم على إدارته، وازداد تأثيره على البلدان النامية التي تشكل ثلثي أعضائه وأصبح دركي التحولات الاقتصادية والسياسية، وأضحى يلعب دورا خطيرا في إدارة أزمة المديونية العالمية حسب لرؤيته الخاصة التي تعكس مصالح الدائنين، وعجزت برامج الليبرالية عن تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب.

ولقد واجهت صندوق النقد الدولي تحديات كثيرة وخاصة في المرحلة الحالية نذكر منها:

- التداعيات المترتبة على انهيار قواعد "بريتون وودز" في بداية السبعينيات وما رافقها من اضطرابات نقدية متنامية في ظل غياب البديل الحقيقي.

- انفجار أزمة المديونية وتحول الصندوق من مؤسسة نقدية إلى مؤسسة إعادة هيكلة الاقتصاديات النامية لجعلها أكثر انسجاما مع مصالح رأس المال الدولي عن طريق فرض برامج تقوم على أولوية التوازنات النقدية والمالية على التوازنات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعجز الصندوق عن مواجهة تحديات هذه الأزمة واستسهل وظيفة إدارة الأزمة

وتسييرها في مقابل استحداث وتطوير الآليات الكفيلة بإزالة الإجحاف في النظام النقدي الدولي.

- انهيار المعسكر الاشتراكي واتساع مهام الصندوق في الإشراف على التحويل النظامي لهذه المجموعة من الدول وما يتطلبه من صياغة برامج وتوفير مساعدات وتقويم السياسات وتحمل انعكاساتها الاقتصادية وتكاليفها الاجتماعية، وذلك لأن نتائج جهوده مازالت دون مستوى توقعاته مما يعني توسيع دائرة الانتكاسات في المهام التي يقوم بها الصندوق في هذه المجموعة من الدول.

- التحديات المرتبطة بتزايد الانفتاح الليبرالي القسري وتدويل الاقتصاديات المحلية وعولمة أسواق رأس المال وما أدت إليه تنامي الاقتصاد الرمزي المضاربي على حساب النمو الاقتصادي الحقيقي وانعكاسات ذلك في تزايد ضعف الصندوق في توجيه أسواق النقد والمال بصورة تقلل من اضطراباتها ومخاطرها وأثارها السلبية على الأداء الاقتصادي بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

- وأمام الضعف المتزايد لكفاءة صندوق النقد الدولي في إدارة وتوجيه النظام النقدي الدولي والتحكم في قواه بما يحقق مصلحة المجتمع الدولي، فقد ازداد الشعور بأهمية إجراء الإصلاحات الضرورية لتكييف هذه المؤسسات مع المستجدات الحالية والمتطلبات المستقبلية. ولقد بينا بأن عملية التكيف وإجراءات الإصلاح تستدعي إعادة النظر في عدد من القضايا أهمها:

العضوية والتصويت والمهام، وحقوق السحب الخاصة، ونظام أسعار الصرف، والسيولة الدولية، وآليات الائتمان الدولي.

وقد قدمنا مقترحات هامة نعتقد أنها لبنة تثري النقاش المتعلق بضرورة إقامة نظام نقدي عادل ومستقر لصالح المجتمع الدولي بأسره.